A/51/440
1 October 1996
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/50/655/Add.2) المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٦٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦. وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، اجتمعت مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا إليها معلومات إضافية.

٢ - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأنها أوصت، في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/50/939) المتعلق بتمويل البعثة، بناء على المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/655/Add.1)، باعتماد وتقسيم المبلغ الذي إجماليه ٣٣٥ ٠٠٠ دولار (صافيته ٤٥٦ ٠٠٠ ٤٨ دولار) لمواصلة البعثة لفترة الإثني عشر شهراً التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، على أن يقسم بمعدل إجماليه ٢٥٠ ٣٦١ ٤ دولاراً (صافيته ٤٠٣٨ ٠٠٠ دولار) شهرياً، رهناً بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

٣ - ووافق مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٥٦ (١٩٩٦)، على توصية الأمين العام بتعليق عملية تحديد الهوية إلى أن يقدم الطرفان دلائل ملموسة ومقنعة على أنهما ملتزمان باستئناف العملية واستكمالها دون وضع مزيد من العقبات في طريقها. كما أيد المجلس اقتراح الأمين العام إجراء تخفيض في قوام العنصر العسكري للبعثة بنسبة ٢٠ في المائة، على أن يكون مفهوماً أن هذا التخفيض لن يؤدي إلى إضعاف الفعالية التشغيلية للبعثة في رصد وقف إطلاق النار. ومدد المجلس أيضاً ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤ - وقُدّم استكمال للمعلومات الواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/50/655/Add.2 بشأن حالة الاشتراكات المقررة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بلغ مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء منذ تاريخ إنشاء البعثة ٢٤٣,٧ مليون دولار، في حين أن مجموع الاشتراكات الواردة من أجل تلك الفترة نفسها بلغ ١٩٢,٨ مليون دولار، أي أن مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بلغ ٥٠,٩ مليون دولار.

٥ - وفيما يتعلق بحالة تسديد التكاليف للحكومات المساهمة بقوات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تلك التكاليف قد سُددت لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مبلغا يُقدر بـ ٣٦٣ ٠٠٠ دولار لم يُسدد بعد للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٦ - ووفقا للمشار إليه في المرفق الخامس للوثيقة A/50/655/Add.1، تقدم تبرعات عينية من حكومات الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو. وبناء على استفسار من اللجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة بأن تخفيض عدد الأفراد العسكريين والمدنيين وتعليق عملية تحديد الهوية سيستتبعان تخفيضات مناظرة في هذه التبرعات، وخصوصا فيما يتعلق بأماكن الإقامة والمكاتب والوجبات ووقود المركبات.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤ من الوثيقة A/50/655/Add.2 أن التقديرات المنقحة لتكاليف البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يبلغ إجماليها ٩٠٢ ٠٠٠ دولار (صافيها ١٣٢ ٠٠٠ دولار). مما يمثل نقصانا بنسبة ٣٩ في المائة بالمقارنة بالتقديرات الأصلية للتكاليف، الواردة في الوثيقة A/50/655/Add.1، والبالغ إجماليها ٣٣٥ ٠٠٠ ٥٢ دولار (صافيها ٤٨ ٤٥٦ ٠٠٠ دولار).

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن عدد الأفراد العسكريين يجري تخفيضه على مراحل، من ٢٨٨ فردا إلى ٢٣٠ فردا (٢٠٧ من المراقبين العسكريين و ٨ من أفراد الخدمة في القوة، و ١٥ من الأفراد الطبيين العسكريين) بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن عدد الأفراد العسكريين الذين كانوا موجودين في البعثة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ بلغ ٢٦٤ فردا.

٩ - وكما يُرى من الفقرة ٤ (أ) من الفرع دال من المرفق الثاني للوثيقة A/50/655/Add.2، خُفض عدد أفراد الشرطة المدنية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ من القوام المأذون به وهو ١٦٠ فردا إلى ٩ أفراد.

١٠ - وفي الفقرة ٥ (أ) من الفرع دال من المرفق الثاني، يُقترح خفض وظائف العنصر المدني من ٤١٠ وظائف إلى ١٦٧ وظيفة (١٠٢ وظيفة دولية و ٦٥ وظيفة محلية). بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من المرفق الرابع للوثيقة A/50/655/Add.2 أنه يجري زيادة الموارد من الموظفين من ٧ وظائف إلى ١٨ وظيفة (وظيفة واحدة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفة واحدة برتبة مد - ١، و ٣ وظائف برتبة ف - ٥، ووظيفتان برتبة ف - ٤، ووظيفتان برتبة ف - ٤).

٣. ووظيفتان برتبة ف - ٢، و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة/الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة محلية) في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومن ٢٤ وظيفة إلى ٤٢ وظيفة في إطار قسم الخدمات العامة. وبناء على استفسار من اللجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة بأن الزيادة في الموارد من الموظفين في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام تعزى إلى اقتراح الأمين العام الاحتفاظ بمكتب سياسي في تندوف لمواصلة الحوار مع الطرفين والبلدين المجاورين (الجزائر وموريتانيا) ولتيسير الجهود الرامية إلى التوصل إلى صيغة متفق عليها لحل الخلافات بين الطرفين.

١١ - وفيما يتعلق بالزيادة في عدد الموظفين في إطار قسم الخدمات العامة (وظيفة واحدة برتبة ف - ٣، و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية - الرتب الأخرى، و ١٢ وظيفة محلية)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الزيادة ضرورية لأنه، مع التخفيض الذي جرى في الأفراد العسكريين الذين كانوا مسؤولين عن مهام مراقبة الحركة والعمليات الجوية، تعيّن أن يضطلع موظفون مدنيون بتلك المهام.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥ (أ) من الفرع جيم من المرفق الثاني للوثيقة A/50/655/Add.2 أنه من مجموع المركبات المقترح في الوثيقة A/50/655/Add.1 وهو ٣٣٩ مركبة، ستلزم طبقا للتقديرات المنقحة ٢٠٩ مركبات؛ أما المركبات المتبقية وعددها ١٣٠ مركبة فستظل مخزونة في منطقة البعثة. وترى اللجنة الاستشارية أن عدد المركبات مرتفع أكثر من اللازم، بالنظر إلى ما تم من تخفيض في الموارد من الموظفين. وبناء على استفسار من اللجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة بأن المركبات البالغ عددها ٢٠٩ مركبات سيستخدمها المراقبون المدنيون فضلا عن المراقبين العسكريين. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال اللجنة الاستشارية تعتقد أن عدد المركبات يبدو مرتفعا أكثر مما ينبغي، وتثق في أن الأمين العام سيبقي هذا البند قيد الاستعراض. واللجنة الاستشارية على ثقة أيضا من أن المركبات التي ستستبقى في منطقة البعثة ستظل محفوظة على الوجه السليم.

١٣ - وفيما يتعلق بالعمليات الجوية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٨ و ٩ من الفرع دال من المرفق الثاني للوثيقة A/50/655/Add.2 أن التقديرات المنقحة تتضمن تخفيضا قدره طائرة واحدة ثابتة الجناح من طراز بيتش كرافت، من الأسطول المطلوب في الوثيقة A/50/655/Add.1، الذي يضم ثلاث طائرات هليكوبتر، وطائرتين من طراز أنتونوف AN-26، وطائرة واحدة ثابتة الجناح من طراز بيتش كرافت. وتذكر اللجنة مرة أخرى وتؤكد من جديد توصيتها الواردة في تقرير سابق بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/50/802)، والمكررة في الفقرة ١٦ من التقرير السابق للجنة (A/50/939)، بأن يولى انتباه خاص لقصر استخدام الطائرات على الاحتياجات التشغيلية الضرورية وبأن يوضع ترتيب تعاقدي مع موردي الطائرات على أكبر درجة من الفعالية من حيث التكلفة.

١٤ - وبناء على استفسار من اللجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة بأن الاعتماد المقدر لرسوم الهبوط والخدمة الأرضية، الذي لم يتم تنقيحه، قائم على أساس متوسط قدره ٧٠٠ ٢ دولار شهريا.

١٥ - وتتضمن الفقرة ١١ من الفرع دال من المرفق الثاني للوثيقة A/50/655/Add.2 زيادة قدرها محطتان طرفيتان من طراز إنمارسات - ميم. وهذه زيادة مضافة إلى المحطات الطرفية المطلوبة في الفقرة ٨ من الفرع جيم من المرفق الثاني للوثيقة A/50/655/Add.1، وهي ١٠ محطات إنمارسات - ألف ومحطة واحدة إنمارسات - ميم. وبناء على استفسار من اللجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة بأن التخفيض الطفيف في حجم مقرى القطاعين الشمالي والجنوبي للمراقبين العسكريين يستلزم تعزيز المعدات الحالية التي تصل كل موقع من مواقع الأفرقة بالآخر وبمقر البعثة، عن طريق استخدام محطتين طرفيتين إضافيتين من طراز إنمارسات - ميم.

١٦ - وفيما يتعلق بالإجراءات المقترحة أن تتخذها الجمعية العامة، توافق اللجنة على المقترحات الواردة في الفقرة ٢٠ (أ) إلى (د) من الوثيقة A/50/655/Add.2.

١٧ - ووفقا للمشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه، فإن المبلغ الذي إجماليه ٥٠٠ ٢٩٢ ١٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٥٥ ١٢ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ يشمل مبلغا قدره ٨٣٥ ٥٢٦ دولارا لحساب الدعم. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٠ بآء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تبلغ حصة مساهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في حساب الدعم ٤٠٠ ٢٦٤ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مقرر الجمعية ٤٤٦/٥٠ بآء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن تمويل البعثة يشمل اعتمادا تناسبيا قدره ١٠٠ ٣١٦ دولار لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

— — — — —